أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين

أ.م. أكرم بوجمعة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان/ الجزائر.

Algeria's Circumstances with the Opening of the Twentieth Century

Asst.Prof. Akram bu Jim'a

College of Human and Social Sciences / University of Abu Bakr Belkaid Telmsan / Algeria

akrambou8@gmail.com

Abstract

The Algerian – French relationships dated back to the pre-occupation period or precisely to 1521 at the era of the French king Francois I. Ambassadors were exchanged between the two countries and the relationships developed up to the great French revolution in 1789 when the two countries exchanged commerce. It happened that the Dayi (ruler) of Algeria lent the French government in 1796 million Francs without interest to buy wheat.

مقدمة :

تعود العلاقات الجزائرية والفرنسية إلى ما قبل الاحتلال وبالضبط إلى عام 1521م في عهد الملك الفرنسي فرانسوا الأول Francois 1، بحيث تم تبادل السفراء بين البلدين وتطورت هذه العلاقة فصارت إبان الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789 مثلا تقوم على أساس التبادل التجاري، وحدث أن اقرض الداي حسين– داي الجزائر– حكومة الإدارة[1] الفرنسية عام 1796 مبلغ من المال يقدر بمليون فرنك فرنسي بدون فوائد لشراء القمح وعلى إثرها جاءت حادثت المروحة المفتعلة بين داي الجزائر الداي حسين والقنصل الفرنسي دوفال Duval.[2]

1/ الاحتلال الفرنسي للجزائر:

نشهد أن العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة العثمانية اتسمت بالاستقرار النسبي،وكانت فرنسا هي أول دولة حصلت على امتيازات تجارية لها بالسواحل الجزائرية خلال مطلع القرن السادس عشر، وبذلك أصبحت تلك الامتيازات هي الإطار العام للعلاقات بين البلدين، كما أنها كانت السبب الرئيسي فيما بعد إلى حدوث الكارثة المؤلمة التي عرفتها الجزائر في جويلية 1830[3]، هذا وبالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن أن نوجزها في نقاط مختصرة:

1. اهتمام فرنسا بالجزائر منذ زمن بعيد ورغبتها في الحصول على الامتيازات السواحل الجزائرية مثل:مدن القالة، عنابة، سكيكدة.
2. موقع المغرب العربي الاستراتيجي الهام على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص مما جعلها محط أنظار وأطماع دول استعمارية كبرى وخاصة بعد ضعف الدولة العثمانية.
3. التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا فيما يخص التوسع في المستعمرات ومد النفوذ.

1 Directoire:هو نظام سياسي إداري مرت به فرنسا، ويقوم على أساس الإدارة وهو عبارة عن مرحلة انتقالية ليس إلا، لمزيد من المعلومات ينظر : **مجلة الثقافة**، العدد 38، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر "عدد ممتاز "، سبتمبر، أكتوبر 1984، ص 42.

2 كوليت وجانسون فرانسيس :**الجزائر الثائرة**، ترجمة: محمد علوي الشريف، محمد خليل فهمي، هنري يوسف سردار، دار الهلال، 1957، ص17.

3 أرزقي شويتام :**نهاية الحكم التركي في الجزائر وعوامل انهياره 1800 -1830**، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص146..

4. رفض فرنسا دفع الديون للجزائر وإلقاء المسؤولية على التاجرين اليهوديين جوزيف بكري Joseph Bacri و نفطالي بوشناق Naftali Bouchnec.

5. سوء الحالة الداخلية في فرنسا مما أدى بالملك شارل العاشر Charles X على ضرورة توجيه أنظار الشعب الفرنسي خارج البلد، وتوجيهها نحو مشروع احتلال الجزائر.

6. تطلع فرنسا إلى ضرب الأسطول الجزائري و الحد من سيطرته البحرية لاسيما وان مؤتمر فينا عام1815 كان قد قرر وضع حد للقرصنة الجزائرية بالبحر الأبيض المتوسط[1].

7. إدراك فرنسا حالة الجزائر في أواخر العهد العثماني من ضعف سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي[2].

وانطلاقا من هذه العوامل والأسباب جهزت فرنسا حملتها العسكرية على الجزائر والتي توجت بفرض حصار عسكري على مدينة الجزائر واستمر لمدة ثلاث سنوات من يوم 16 يونيو 1827 إلى غاية 13 يونيو 1830، وفي المقابل ذالك قام الداي حسين بتدمير المكاتب الفرنسية الموجودة في مدينة عنابة والقالة، وفي شهر أغسطس 1829 فكرت حكومة بولينياك polignac على ضرورة تنفيذ مشروعها لغزو الجزائر بمساعدة محمد على والي مصر، لكنها فشلت هذه الخطة بسبب أنها اكتشفت من قبل سلطان المغرب الأقصى وانكلترا وهكذا نجد أن حكومة بولينياك قد قررت في شهر يناير 1830 بإرسال حملة عسكرية إلى الجزائر[3].

وبررت الإدارة الفرنسية بقرار إرسال الحملة على أن الداي حسين قد أهان شرف فرنسا، وكذلك لوقف القرصنة الجزائرية وتخليص أوروبا من القلق والاضطراب في البحر الأبيض المتوسط، وعلى العموم كل هذه المبررات كانت تهدف على ضرورة إقناع الرأي العام الأوروبي والفرنسي بضرورة احتلال الجزائر، وفي يوم 14 جوان 1830 نزلت القوات الفرنسية والتي كان تعدادها حوالي 37000 جندي على ميناء سيدي فرج غرب مدينة الجزائر ولم تجد أمامها سوى 15000 جندي جزائري وبعض المتطوعين[4]، وفي مصادر أخرى تقول أن عدد الجنود الجزائريين الذين وجدتهم القوات الفرنسية لا يتجاوز 6000 جندي[5]، وقد تمخضت عن الحملة الفرنسية على الجزائر عدة نتائج أهمها :أن الحملة قد ولدت لدى الجزائريين شعورا قويا بالمقاومة وهذا بمجرد أن أدرك السكان بنوايا الفرنسيين الاستعمارية، وقد تمثلت المقاومة في النشاط السياسي والعسكري، فقام حمدان بن عثمان خوجة[6] بتأسيس أول حزب وطني عرف بحزب المقاومة أو لجنة المغاربة وذلك عام 1830، وقد قدم هذا الحزب العرائض والمذكرات إلى السلطات الفرنسية مطالبا فيها القوات الفرنسية بالتخلي عن الجزائر وتطبيق ما ورد في المعاهدة المبرمة بين البلدين يوم 5 جويلية 1830 كما أوفد الحزب مبعوثا خاصا إلى باريس لشرح القضية الجزائرية لدى الحكومة الفرنسية [7]، وبالرغم ما بذله الحزب من نشاط كبير الإ أنه لم يدم طويلا لأن سرعان ما قامت السلطات الفرنسية بنفي زعمائه بتهمة التآمر.

وبالرغم من أن معاهدة الاحتلال لم تنص في بنودها على فرض السيادة الفرنسية على الجزائر لكن السلطات الفرنسية سرعان ما ضربت عرض الحائط بنود المعاهدة فنشرت قواتها في فترة عهد التردد من 1830 إلى 1834 م، وارتكاب العديد من المجازر الجماعية أهمها مجزرة العوفية في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تقوم بمناورات دبلوماسية في أوروبا بهدف

1 محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص23، 24.
2 أرزقي شويتام : **المرجع السابق**، ص 146.
3 Ageron charles robert : **histoire de l'Algérie contemporaine** (QUE SAIS.JE) P.U.F.7em ,PARIS 1980.P 06.
4 AHMED MAHSAS **;LE MOUVMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE DE LA 1ére GUERRE MONDIALE A 1954**.ED L'HARMATTAN.PARIS. P 25.
5 ABDELLAH LAROUI ;**L'HISTOIR DU MAGHREB**,ED MASPERO ,PARIS ,1970 ,P22
6 حمدان بن عثمان خوجة : هو كرغلي الأصل، من أب تركي وأم جزائرية، كان يشتغل بالعديد من المناصب، أهمها أمين المال في أواخر العهد العثماني، وله مؤلف مشهور بعنوان "المرأة " ويعتبر من أهم المصادر التاريخية الجزائرية في الفترة الحديثة، وترجم إلى عدت اللغات.
7 أرزقي شويتام :**المرجع السابق**، ص 124.

إعطاء شرعية لاحتلالها للجزائر، ويصور لنا تقرير اللجنة الإفريقية عام 1833 (R A PPORT Du comite Africa) الوضع الحقيقي في الجزائر: "لقد حطمنا ممتلكات المؤسسات الدينية وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام، وأخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض وذبحنا أناس كانوا يحملون عهد الأمان وحاكمنا رجالا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعانا لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين"[1].

2/ الأوضاع السياسية:

كان السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830 م تهدف إلى ثلاثة أشياء بوجه الخصوص:

1. جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني ذلك من إبعاد.
2. طمس التاريخي والشخصية الوطنية وإزالتها من الاعتبار.
3. قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف[2].

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفوذها على الجزائر عملت على إصدار جملة من القوانين والإجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها بابتلاع الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].

وهكذا نجد أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت قرارها المشهور في 22 جويلية 1834، والذي يقضي بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا أي أن الجزائر ارض فرنسية وأنشأت لذلك منصب الحاكم العام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية واتبع هذا القرار بتصريح فيما بعد مع منتصف القرن العشرين هو دستور 1947 الذي ينص على أن الجزائر جزء مكمل لفرنسا، ومن ناحية أخرى أكدت السلطات الاستعمارية دعمها المادي والمعنوي للمعمرين بهدف استقرارهم في هذه الأرض الشاغرة، وقدمت لهم جميع الامتيازات والتحفيزات لذلك[4].

فقد شهدت الجزائر منذ الاحتلال إلى بداية مطلع القرن العشرين هجرة استيطانية أوروبية واسعة وصفها المؤرخ الغربي شارل أندري جوليان بقوله :"بعد دخول الجيش الفرنسي للجزائر أنزلت السفن القادمة من مرسيليا واسبانيا وايطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ضمير لهم مولعين بحب الدراهم، فانتشروا في البلاد الجزائرية كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها لا يهمهم إلا الأرباح الطائلة"[5]، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر عام 1832 حوالي 25 ألف نسمة منهم 2500 مستوطن، وقد أدى تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية التي كان يقودها بصورة رئيسية الجنرال بيجو إلى تأسيس مراكز استعمارية على السواحل مثل وهران، عنابة، سكيكدة[6].

وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852–1870م، وفي ظل سياسة الامتيازات فقد بقيت هجرة للأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، إذ بلغ عدد المستوطنين خلال 1866م حوالي مائتين ألف مستوطن، وخلال الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870–1914م زادت حركت الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق فوصل عدد الأوروبيين عام 1876 إلى 344 ألف منهم 189 ألف فرنسي، واخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وخلال هذه الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم كريميوا Cremieus في 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية،وفي عام 1899م صدر قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغما عنهم[7].

---

1 أحمد الخطيب : **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 17، 18.
2أبو القاسم سعد الله : **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 ص89.
3 عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ص198.
4 يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص24.
5 فرحات عباس : **ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها**، ترجمة :أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د.ت، ص95.
6 أحمد الخطيب : **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، الجزائر، 1985، ص 23.
7 فرحات عباس : **المصدر السابق**، ص 95، 96.

والى جانب هذه القرارات سنت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى أهمها: قانون الإدماج Assimilation الذي يعني في قاموس السياسة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاتها وقد شرع في تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم 30 جوان 1870م، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال الجزائر، قسنطينة، وهران، وكانت كلها تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية، وقد تعززت بالقوانين الاستثنائية الفرنسية بقانون الأهالي code de lindegenat الذي صدر سنة 1881م، في عهد الحاكم العام ألبرت، ودعم سنة 1886 في عهد تيرمان (1882-1891م) ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين العزل[1].

كما تهدف هذه القوانين إلى منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي وخاصة على القبائل الثائرة واستمرت الإدارة الاستعمارية تعمل بها حتى عام 1930م، حيث تم إلغائها نظريا فقط ليبقى العمل بها سرا حتى عام 1954[2].

ونجد أيضا أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية ومجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم وفي المقابل نجد أن المعمرين يتمتعون بجميع الحقوق المادية والمعنوية، وقد عملوا مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من إقناع الحكومة الفرنسية بإعطاء الجزائريين نوعا من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا[3]، وفعلا فقد كان لسكان الجزائر ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة 1900م يسيرها المجلس المالي الذي انشأ سنة 1889م، وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس المالي مما زاد من قوة المعمرين في التحكم بمصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة[4].

وعلى اثر هذه السياسة الفرنسية على الجزائر والترسانة من القوانين الاستثنائية والزجرية في بروز ردود أفعال مختلفة، من مقاومة مسلحة ومقاومة سياسية، إذ عاشت الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين فترة غنية بالإحداث السياسية الداخلية، كان لها الأثر الكبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلورها في شكل مقاومة وطنية[5].

3/ الأوضاع الاقتصادية:

إن الإدارة الفرنسية الموجودة بالجزائر لم تنصب في بداية أمرها على الهياكل الاقتصادية هذا إذا استثنينا نهب لمدخرات الجزائريين التي كانت موجودة في الخزينة العمومية، وكذلك نهب أموال الجزائريين الخاصة، لكن بعد الحرب مع الأمير عبد القادر عمدت السلطات الفرنسية العسكرية بضرورة حجز الأراضي الشاسعة وتوطين المهاجرين الأوروبيين في الجزائر، كما توالت العديد من الأزمات الاقتصادية على الجزائر[6] خلال عملية الإبادة الجماعية والجفاف وانتشار الأوبئة والأمراض والقوانين الجائرة التي سنها الاستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه الخاصة ولحماية ممتلكاته التي تم سلبها من الجزائريين العزل، وبهدف تعزيز قيمة مصادرة الأراضي اصدر مجلس الشيوخ الفرنسي قانون سيناتوس كونسلت سنة 1863م، وقانون فارني 1872م[7]، وأخطرها قانون الأهالي الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة المقراني وهدفه إرهاب الشعب الجزائري من جهة

1 عبد المجيد بن عدة: **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993، ص10.

2 يحي بوعزيز :**المصدر السابق**، ص 41، 42.

3 صلاح العقاد : **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر _ تونس _ المغرب الأقصى**، مكتبة الأنكلو المصرية القاهر، دون تاريخ، ص190، ص71.

4 فرحات عباس : **المصدر السابق**، ص 107.

5أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية الجزائرية 1900/1830م**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص107.

6 صالح فركوس :**الملخص في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962 م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص210.

7 عز الدين معزة :**فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1889 -1985**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ، 2005، ص10.

وتفقيره وتجريده من أراضيه وممتلكاته من جهة أخرى، حيث تقدر مساحة الأراضي التي صادرها الاستعمار الفرنسي بعد ثورة المقراني مباشرة 453000 هكتار كعقاب للقبائل التي شاركت في الثورة مع المقراني، كما تم تهجير سكانها وطردهم من أراضيهم إلى أماكن أخرى وإحلال مكنها بالمهاجرين الأوروبيين بعد إن تم هدم نصف القبائل الصغرى وهجر سكانها وعوضوهم بمستوطنين جاء بهم الاستدمار الفرنسي من منطقة الألزاس واللورين ومنحهم أراضي الجزائريين[1]، وعلى اثر ذلك تكونت طبقة بورجوازية استيطانية في المدن واللاتيفونديا في الريف اكتسبوا ثروة هامة من نهب ممتلكات الجزائريين[2].

ومنه إن جميع القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين الأوروبيين على وجه العموم والفرنسيين على وجه الخصوص وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا بعد أن استولى المحتلون على كافة الهياكل ومصادر الثروات الجزائر من فلاحة، و زراعة، وصناعة إستخراجية وتجارة.

- **الزراعة :**

إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر طرق تقليدية منذ القديم وأدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية والذي تجره الحيوانات مثل الحمار أو الثور، كما يستعمل روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سماد، وكان حصاد الحبوب أداته المنجل، أما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أراضيهم والباقي تترك بورا.

في المقابل هذا اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري "التثائية الاقتصادية " أي بدائي وعصري معا، أما فيما يخص تربية الحيوانات لاسيما الغنم على وجه الخصوص كان هو الإنتاج الحيواني الأساسي في الجزائر حيث قدرت السلطات الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما يقارب ثمانية ملايين رأس مضاف إليها ثروة هامة من الخيل والبقر والجمل والماعز بينما لا يتجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة، هذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع[3].

غير أن السلطات الفرنسية عمدت على هدم هذه الأسس وعمد المستوطنين إلى الزراعة بعض المنتوجات الزراعية التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة وبالخصوص بعد أن قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم إلى الجزائر بعد تعرض كرومها لمرض فيلوكسيريا سنة 1880م، وأصبحت الإدارة الفرنسية تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ففي الثلث الأول من القرن 20 بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400الف هكتار من الأراضي الخصبة وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين، ونتيجة لتطور زراعة الكروم وزيادة إنتاجها عمدت على بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، بحيث بلغ إنتاج الجزائر من الخمور سنة 1904 حوالي 19300000 هكتار في المقابل انخفاض إنتاج الحبوب عما كان عليه سابقا بنسبة 20%.

ومنه أن هذا الاختلاف الرهيب في الغذاء الأساسي للجزائريين والمتمثل في الحبوب يعود إلى عدة عوامل كثيرة كان الاستعمار الفرنسي هو المتسبب الرئيسي فيها، حيث استولى على الأراضي الخصبة وزرعها كروم وطرد الجزائريين إلى الأراضي البور والأقل خصوبة ولم يقدم لهم أية مساعدات مالية أو تقنية بهدف تفقير وتجويع الجزائريين (الأهالي) والقضاء عليهم، وكان من نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج للحبوب مطلع القرن العشرين والذي تزامن مع بداية التزايد السكاني في الجزائر إلى حدوث اختلال بين الغذاء والسكان فنتج عنه ظهور المجاعة في الجزائر في سنوات:1920-1922-1924[4].

1 كارل بروكلمان :**تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة :نية أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1968، ص629.
2 عبد الكريم بوصفصاف : **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى الجزائر، ص27.
3 إسماعيل العربي :**المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص24، 25.
4 Agron charles robert :**politiques coloniales au Maghreb** ,édition P ,U.F.PARIS ,P24.

وهكذا نجد أن النشاط الفلاحي بالجزائر قد تقهقر كثيرا، حيث لم يعرف نمو في الإنتاج فقد كان إنتاجهم للحبوب عامي 1901 إلى 1910 يقدر ب 19 مليون قنطار ثم نزل إلى 16 مليون قنطار بين عامي 1921 إلى 1930 ونفس الشيء يقال عن الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا، فقبل عام 1910 م كانت تقدر ب 9 ملايين رأس فتراجعت إلى 5 ملايين رأس سنة 1914 وتعليل هذا التقهقر يرجع سببه إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي لم تعطي أهمية كبيرة للفلاح الجزائري المسلم وأهملته بل طردته إلى مناطق أخرى فقيرة بور، وكذا عدم تقديم له المساعدات المالية والتقنية اللازمة نتج عن إثرها زيادة عدد الفقراء في الأرياف وظهور ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية والى فرنسا بحثا عن العمل[1].

- **الصناعة :**

وبجانب مأساة الأراضي الزراعية ومصادرة أملاك الجزائريين لصالح المعمرين، عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار، فعمد الاستعمار الفرنسي على مضايقة لصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، الصناعة الحربية والبحرية التي شهد لها المؤرخون الأجانب على ازدهارها وجودتها[2]، وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تنقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 إلى الجزائر لأنها كانت ترى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطلبون باستقلالهم عن فرنسا لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية بعد أن كانت الجزائر تصدر صناعاتها الوطنية من المنتوجات الفلاحية والصناعات التقليدية إلى جميع الأقطار العربية والأجنبية قبل الاستعمار الفرنسي لها[3].

وعلى اثر هذا نجد أن المستوطنين قد سيطروا على 28,65 بالمائة من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة وعلى 57 بالمائة في القطاع التجاري، وهذه الصناعة قد مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية، ولذلك اعتقد فرحات عباس بان الاستعمار قوة جبارة قادرة على إلحاق الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم، وجعل همهم كله هو البحث عن الخبز لا غير، ففي نظره أن قوة الاستعمار الجبارة تفتقر إلى الروح فهو كالجسم الضخم بدون روح، فرض نفسه بالقوة العسكرية فهو لم يأتي إلى الجزائر إلا من اجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والسلب والقتل[4].

ومنه إن السياسة الاقتصادية التي دأبت فرنسا على انتهاجها في الجزائر منذ 1871 م، قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة في سنة 1912 م، ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع وانخفض محصول الشعير من 4726809 قنطار في سنة 1911م إلى 2686344 قنطار سنة 1912م، كما انخفض محصول القمح من 3674733 قنطار سنة 1911م إلى 2197567 في سنة 1912م، ويعني هذا انخفاض محصول الشعير بنسبة 44 بالمائة والقمح بنسبة 41 بالمائة، كما إن الضرائب العربية قد ارتفعت في الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1914م بنسبة 15 بالمائة لضريبة اللازمة و11 بالمائة لضريبة الزكاة[5].

والجدير بالذكر إن هذه السياسة الاقتصادية ليست بجديدة على الاستعمار الفرنسي بل ذهب إلى ابعد من ذلك حين انتزع الأراضي ونهبها من المواطنين وتقديمها للمعمرين بهدف قهر و تفقير الشعب الجزائري وتجويعه[6].

1شارل روبير أجيرون :**تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص124-127.
2 محمد الأمين بلغيث :**الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد، الجزائر، 2007، ص67.
3 لوسات فلنزي: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830**، ترجمة:حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994، ص69.
4 FARHAT Abbas :**Autopsie d'une guerre l'aurore** ,éditions Garnier ,France.1980 ,P10.
5 عمار بوحوش : **المرجع السابق**، ص208.
6 عبد المجيد خلوف : **"الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة"، مجلة الجيش**، العدد 165، الجزائر، ديسمبر 1975، ص11.

4/ الأوضاع الاجتماعية :

ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدنيئة من اجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوروبية سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني.

وقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طوائف اجتماعية التالية:

. الجزائريون : يتكونون من العرب والقبائل والشاوية والاباضيون، ويكونون 99 بالمائة من مجموع سكان الجزائر، وقد وحد الإسلام والتاريخ بين هذه العناصر المختلفة فعاشت في انسجام كبير تحت ظل الإسلام وحضارته[1].

. الأتراك

. المسيحيون

. اليهود

وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة لا تمثل سوى 1 بالمائة من نسبة السكان، ورغم اختلافها العرقي والديني إلا أنها عاشت في انسجام وتعايش دائم، حيث كان المجتمع الجزائري ذوا طبيعة مرنة يقبل التعايش رغم الاختلافات الدينية والعرقية في امن وهدوء تام[2]، وهذا ما حاول الاستعمار زعزعته بسياسة فرق تسد لأنه لا يخدم أغراضه الخبيثة واوجد لذلك طرق ووسائل وأساليب دنيئة لضرب استقرار وامن الاجتماعي بين العناصر السكانية المتواجدة بالجزائر.

أما من حيث الطبقات الاجتماعية فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طبقتين مميزتين :

1- **طبقة أرستقراطية:** وتشمل الحكام ورؤساء قبائل المخزن، وشيوخ الزوايا، وكانت تحت تصرفهم الأراضي الخصبة التي تحتوي على البساتين والأراضي المروية[3].

2-**طبقة العامة:** تمثل الأكثرية، وتتكون من الفلاحين وصغار التجار والخماسين، وقد كان عدد سكان الجزائر سنة 1830م يقارب ب 3 ملاين نسمة أغلبها في الأرياف تقدر ب 95%[4].

ومنه فالشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان يعيش حياة اجتماعية هادئة منسجمة مع واقع السياسي والاقتصادي، ولكننا نستطيع أن نقول بأن الحياة الاجتماعية في الجزائر لم تكن راقية على العموم إذا ما قارنها بالحياة الاجتماعية في أوروبا الغربية[5].

وكان من نتائج الاحتلال الفرنسي أن المجتمع الجزائري قد تغيرت طبيعته وتأثر الفرد الجزائري بمؤثرات جديدة، فالجزائري أصبح لا يخرج من داره إلا وهو ذليلا وأصبح محجوبا كالمرأة، ذلك أن الشارع فيه حضارة أخرى غريبة عن حضارته[6]، وأصبح الجزائري غريبا في وطنه ومجتمعه فحوصر في الأحياء الشعبية الضيقة وحرم عليه الاحتكاك بالمستوطنين، وصف احد الجزائريين تلك الظاهرة العنصرية التي سنها الاستعمار الفرنسي بقوله :"وقلما كان الجزائري أثناء تجواله داخل المدينة يتعدى بخطواته حدا معينا، وكانت إدارة البريد (البريد المركزي حاليا) هي الحد بين الحياة الجزائرية والحياة الفرنسية"[7].

---

1 Pierre Bourdieu **:Sociologie de l'Algérie** ;Que sais –je.éditions ,PUF ,France.1980.P 80.

2 عبد الكريم بوصفصاف :**المرجع السابق**، ص99.

3 أندري بريان وآخرون : **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة :اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 185.

4 إسماعيل العربي :**المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص24، 25.

5 عبد الكريم بوصفصاف : **المرجع السابق**، ص100.

6 أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.ص.297، 298.

7 أحمد مريوش : **الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007 ص، 113.

كما قام الاستعمار الفرنسي بتحطيم أركان المجتمع الجزائري سواء كانت قبيلة أو الهيئات القيادية التي تعتمد على الأصل والمال والزعامة الدينية[1]، وتحول معظم السكان إلى مزارعين في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية الفرنسية إذ كتب احد الإداريين الفرنسيين يقول: "لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية، وبعض الأهالي صودرت أملاكهم كما عملنا على تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة"[2]، كما إن سياسة القهر الاجتماعي التي تعرض لها أهالي العاصمة زادت من سوء أوضاعهم الاجتماعية، كانتشار البطالة وارتفاع نسبة الإجرام، و تفشي الآفات الاجتماعية، وغلاء المعيشة، وزيادة المجاعة حتى وصف احد الجزائريين هذه الظاهرة بقوله: "ونبهني إلى ما رأيته بعين رأسي هذه الأعوام من الزيادة في ارتفاع الأسعار وغلاء الأقوات حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك، كما رأيت صبيانا ذكورا و إناثا لا يتجاوزون أربعا أو خمسا من أعمارهم يتقاطرون ويتزاحمون على سلل وصناديق الزبل وسقط المتاع ويلتقطون من تلك الصناديق نفضات الموائد للاقتيات"[3].

كانت نتيجة هذا التدهور والتغيير الناتج عن القهر الاجتماعي أن أصيب المجتمع بالركود والخمول وتدهورت حالة السكان، وانتشرت في أوساطهم الفقر والجهل وأصبحت مئات الآلاف من العائلات ترتزق من أراضي غير خصبة، تعيش في حالة مأساوية، هذا الأمر كله جعل المجاعة تفتك بالمعوزين الغير قادرين على توفير قوتهم اليومي[4].

وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس: "ستة ملايين من السكان لم يبق في أيديهم سوى ارض جرداء قاحلة، وبلغ الثلثان من هؤلاء السكان من الجوع والبؤس والفاقة مبلغها، وجردت القبائل الغنية والقوية من خيراتها، لأن أراضيهم وممتلكاتهم أصبحت نهبه الناهب، ولم يبق في وسع العربي الذي أصبح غريبا في ارض أجداده إلا أن يكون خادما للمعمر"[5].

ولقد كانت سياسة النهب والسلب والتفقير المنتهجة من قبل السلطات الفرنسية تستهدف الشعب الجزائري بناءا على الاعتقاد الذي كان سائدا عندهم أن الشعب الجزائري مآله الزوال بحكم القانون القائل "البقاء للأصلح"، خاصة وأن الوضعية الديموغرافية المتدهورة التي كان عليها، فساد والانحلال الأخلاقي وتجسدت الرجولة في شرب الخمر وقاطع الطريق وانتشار ظاهرة الزنا والدعارة، بتشجيع من فرنسا التي فتحت لها الأبواب واعتبرت كل من يتصدى لها جانيا يحاكم أمام العدالة لأنه اعتدى على الحرية وأصبح المار في شوارع العاصمة لا يسمع إلا ما يسوؤه من البغايا وهن متبرجات، ووصفت جريدة النجاح تلك الظاهرة المخلة بالحياء، بدعم من السلطات الفرنسية بهدف تحطيم مقومات الأمة الجزائرية المسلمة بقولها:" بغيات يخطفن الشباب ويسلبنهم عقولهم ويأكلن أموالهم لا مجير لهم و لا ناصر لهم لان المرأة حرة في نفسها تفعل ببيتها ما تشاء"[6].

ولم تكتفي الإدارة في دعم ظاهرة الدعارة بفتح لهم بيوت وسط الأحياء الشعبية بل فتحت لهن الأبواب بجوار المساجد، وداست على حرمات المسلمين ومقدساتهم وكتبت جريدة لسان الدين في وصف هذه الظاهرة ألاأخلاقية تقول:" أما الدعارة فقد نشرتها فرنسا كالوباء في كل حي دون مراعاة لحرمة الأوساط العائلية الشريفة ولا احترام لقدسية الأماكن الطاهرة، حتى بات جامع سيدي رمضان تحيط به بيوت العاهرات إحاطة السوار بالمعصم"[7].

1 صلاح العقاد : **المرجع السابق**، ص 116.
2 فرحات عباس :**المصدر السابق**، ص 130.
3 أحمد مريوش : **المرجع السابق**، ص 114.
4 شارل روبير أجيرون : **المرجع السابق**، ص 101.
5 فرحات عباس : **المصدر السابق**، ص 112.
6 أحمد مريوش : **المرجع السابق**، ص 114.
7 أحمد مريوش : **المرجع نفسه**، ص115.

- **النمو الديموغرافي الجزائري:**

يذكر لنا حمدان خوجة في كتابه المرأة، أن عدد السكان الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830 كان بقدر بعشرة ملايين نسمة[1]، لكن السلطات الفرنسة عمدت على تزيف هذه الأرقام، ليبرر احتلاله على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذي لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديراتهم، إذا رجعنا إلى إحصائيات عام 1861–1871، فإنها تؤكد أن تعدد السكان قد انخفض من 2732851 نسمة إلى 2125052 نسمة، والسبب ذلك يعود إلى المجاعات والأوبئة والأمراض القاتلة وحروب الإبادة التي شنها الاستعمار الفرنسي ضدهم.

كما نجد أن السلطات الفرنسية قد عملت على تحطيم البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وقتل حوالي الثلث منه، أما البقية فجعلتهم في خدمتها يعانون من الفقر والجهل والظلم، وكل هذه الأساليب التي لجأ إليها الاستعمار كانت تهدف إلى القضاء على الإنسان الجزائري وإحلال مكانه المستوطنين، ولهذا نجد إن الاستعمار الفرنسي هو استعمار استيطاني قد عمل منذ 1830 إلى غاية 1947 على تشجيع عملية الهجرة من فرنسا خاصة ومن أوروبا عامة إلى الجزائر والاستيطان فيها، وخلال هذه الفترة تكونت طبقة بورجوازية من المستوطنين في المدن وطبقة من الإقطاعيين في الأرياف بعد أن استولوا على الأراضي الخصبة الواقعة على المياه الجارية مثل سهل وهران، وسهل عنابة، وسهل متيجة، وهذه السياسة الاستيطانية عملت على تعمير المناطق الحيوية في الجزائر بالعناصر الأوروبية ذات المصالح الاقتصادية المحضة، ففي سنة 1911 بلغ عدد المستوطنين 562931 نسمة[2]، ووصل عددهم سنة 1926 إلى 833000 نسمة (657000 فرنسي و17600 أجنبي)، وهؤلاء المستوطنين ترجع أصولهم إلى الجنسيات الأوروبية متعددة اغلبها من الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط التي كانت تعاني الفقر والجهل والمتصفون بالأخلاق السيئة بسبب ظروفهم الاجتماعية التي كانوا يعانون منها، فمنحهم الاستعمار الفرنسي أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر، وتحكموا في اقتصاد البلاد وإدارة شؤون الأهالي وأصبحت بيدهم السلطة والقوة والمال على الرغم من تمثيلهم الضعيف الذي لا يمثل سوى عشرة بالمائة من مجموع سكان الجزائر[3].

5/ الأوضاع الثقافية:

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1830، منتهجة منذ البداية القضاء على الثقافة العربية الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[4]، فكان التعليم الفرنسي كما يؤكد لنا مالك حداد في مدارس الجزائر بان أباء الجزائريين من أصل فرنسي وكانوا ينعتون العرب بأنهم عديمو الوفاء، وهذا كله من اجل تحقيق هدف واحد صوره المفكر الفرنسي المشهور جون بول سارتر في كتابه "عارنا في الجزائر"، بهدف القضاء على الشخصية الجزائريين العربية فيقول: "ولكننا على كل حال، أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين وبلغ عدد الأميين اليوم 80 بالمائة"[5]

كما عملت السلطات الفرنسية على اضطهاد المدرسيين والطلبة منذ احتلالها للجزائر فتعرض بعضهم إلى القتل والبعض الآخر إلى النفي، حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة نهائيا في المرحلة الأولى، وفي المقابل ذالك عملت فرنسا على تأسيس

1 حمدان بن عثمان خوجة :**المرأة**، ترجمة :محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، 46.
2 عبد الكريم بوصفصاف :**المرجع السابق**، ص101.
3 محمد شرقي :**"المجتمع الجزائري في تصور فرانز فانون (1953 -1961)، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية (1954 – 1978)**، ج2، مشروع المجتمع الجزائري في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدارسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مارس، 2008، ص 202.
4 رابح تركي : **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939-1956**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 88.
5عبد العزيز شرف: **المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر**، ط1، دار الجيل، بيروت، 199، ص35.

المدارس الشرعية، منها المدارس الفرنسية العربية التي ظهرت منذ 1850 في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة و وهران، تلمسان[1].

ونجد أن المعمرين قد كانوا يقفون ضد أي مبادرة يمكن أن توجه لإنعاش الثقافة الوطنية، بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائريين وفي هذا الصدد صرح الحاكم العام الفرنسي فلورين تيرمان (1882–1891) قائلا: "إن التجربة دلت على أن الأهالي الجزائريين الذين أعطيناهم تعليما كاملا سوف يطالبون بحقوقهم المهضومة التي طالما عملت السلطات الفرنسية على إخفائها عنهم"، كل هذه المخاوف جعلتهم يعارضون بشدة حول تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية وبان تعليم الجزائريين سيجعلهم اقل طوعية وطاعة لهم.

وكان التعليم مقتصر على أبناء الشخصيات الارستقراطية من اجل الاعتماد عليها كإطارات متوسطة لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائريين، وكان التخوف من تعليم الجزائريين جليا وظاهرا عند كافة الفرنسيين وفي هذا الصدد يقول احد المسئولين الفرنسيين: "إن فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد"، وكما نجد بعض الفرنسيين يدعون على ضرورة تعليم الفرد الجزائري، أي العمل على استثمار العقل الفرد الجزائري لصالحه بهدف السيطرة عليه معنويا عن طريق نشر الحضارة الفرنسية و مبادئها بدل من السيطرة عليه جسديا عن طريق قوة السلاح.

ولقد عبر الزعيم المصري محمد فريد أثناء زيارته للجزائر عام 1901 عن الوضع الجزائر المزري الذي أضحى عليه المجتمع الجزائري بقوله: "إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات، بل ربما لا تدرس العربية بالمرة مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى إلى حفظها ولا هي تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس، لمنعها أي اجتماع خوفا أن تشتغل جمعياتهم بالأمور السياسة، وهي حالة تخالف ما عرف به الفرنسيين من إنهم رجال العلم و النور والحرية... و أصبحت اللغة الفرنساوية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران، قسنطينة، عنابة و غيرها"[2].

وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير التعليم الجزائريين المسلمين ولذلك انتشرت الأمية بشكل كبير في أوساط الأطفال الجزائريين وضلت مرتفعة بنسب رهيبة مع مطلع القرن العشرين، ويعود ذالك إلى السياسة التعليمة التي اتبعها الاستعمار الفرنسي، فهو لم يخصص ميزانية معتبرة لتعليم الجزائريين، كما حارب المؤسسات الثقافية العربية الإسلامية من هدم المساجد، ومصادرة أموال الأوقاف كما رفض المستوطنون بدورهم تعليم الجزائريين بدعوى أنهم غير قابلين للتعلم والتحضر، وأن الجزائري لا يصلح إلا للأعمال الشاقة[3]، فهم يرون أن الاقتصاد الجزائري بحاجة لليد العاملة يدوية، ولهذا نجد أن المؤتمر الاستعماري في سنة 1908 قد أكد رفضه تعليمه للجزائريين في المدارس الابتدائية وطالب بتوجيههم إلى مدارس التكوين المهني الزراعي، وفي سنة 1931 صرح الحاكم العام قارد garde قائلا:"إن كانت نية فرنسا هي تكثيف تعليم الأهالي في الجزائر فما هو مصير مزارعنا وأين نجد اليد العاملة الزراعية؟ بالفعل أن التعليم سوف يتيح للشخص الراضخ تحت نير الاستعمار فرصة للطموح لتحسين ظروفه المعيشية وربما يمده بوسيلة الانتفاض ضدنا وهذا خطر لا يهدد المستوطنين فحسب، بل مستقبل المستوطنة بأسرها"، وكل هذه الأسباب جعلت التعليم على الفرد الجزائري حرام عليه، ولهذا نجد أن السياسة التعليمية في الجزائر كانت تمشي بهاجس الخوف من الجزائريين[4].

1 Fanny colona: **les instituions algériens 1883-1939** (O.P.U , Alger..) p16.

2 أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص64

3 ناهد ابراهيم الدسوقي : **دراسات في تاريخ الجزائر**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001، ص 78، 79.

4 غي برفيلي :**النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880 -1962**، ترجمة حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص26.

وهكذا على العموم إن السياسة التعليمة بالجزائر تكاد تكون منهارة وبالخصوص مع مطلع القرن العشرين رغم وصول شارل جونار في بداية القرن العشرين إلى منصب الحاكم العام على الجزائر والمعروف بتشجيعه لإحياء الثقافة المحلية لكنها السياسة التعليمية الفرنسية بقية كما هي، من رفضها تعليم الجزائريين ومحاصرة المدارس العربية بالقوانين، أهمها قانون 1904/12/26 فانه يحظر على كل جزائري أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاتيب لتعليم القران الكريم إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية[1].

أما من الجانب الديني فقد تأثر سلبا نتيجة الاحتلال، ولهذا نجد منذ البداية عمدت السلطات الفرنسية على التدخل المباشر في شؤون الدين الإسلامي ولم تكتفي بمصادرة الأوقاف والإجهاز على جماعة أو مؤسسة لها أدنى دور ديني أو ثقافي، بل بسطت نفوذها على جميع الشؤون الإسلامية كتعيين القضاة والأئمة وإعلان المواسم الدينية وغيرها[2]، مما اثر سلبا على تقوى المسلمين حيث كانوا يشعرون بفراغ مساجدهم من الشعب الكافي للمواعظ الدينية، ذلك أن الأئمة الذين تم تعيينهم من قبل الإدارة الفرنسية للقيام بأداء الفرائض الدينية لا يتجاوز 150 أمام في سنة 1900، اقتصرت مهامهم على أداء الفرائض الدينية فقط وتعاليم الطقوس الدينية التي لا روح فيها ولا غاية من ورائها مما أدى إلى تفشي البدع والخرافات في أوساط المسلمين.

وقد استمر هذا الاضطهاد للدين الإسلامي وأهله والكيد له من خلال الشبه التحالف اليهودي المسيحي وبالخصوص بعد صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة سنة 1907، وصارت الديانتين اليهودية والمسيحية منفصلتين عن الدولة أي لهم جهاز خاص بهم، أما الدين الإسلامي فقد بقي مرتبط بالدولة بدعوى انه لا يمكن الفصل بين الجانب الروحي والدنيوي في الإسلام[3]، والحقيق أن هذا البقاء الرابط بين الإسلام والإدارة الفرنسية كان يفي المزيد من تكريس الهيمنة الفرنسية على الدين الإسلامي والمؤسسات الدينية، وتجلى ذلك من خلال الإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك الحج، خوفا من احتكاكهم بإخوانهم في المشرق العربي فيتأثرون بما يجري هناك من أحداث وتطورات، خاصة بعد ثورة تركيا الفتاة التي اندلعت سنة 1908[4].

هذا كله أدى إلى تدهور الحياة الدينية بالجزائر مع مطلع القرن العشرين فساد الجهل والخرافة والشعوذة داخل المجتمع الجزائري بدعم من الإدارة الفرنسية بل مما زاد الطين بله هو من محاولة الإدارة الفرنسية هدم المسجد الكبير بالعاصمة سنة 1909، ولولا تضافر الآلاف من الجزائريين أمام مقر البلدية وتدخل الحاكم العام الفرنسي جونار فاقبر هذا المشروع نهائيا في جوان 1909[5].

خاتمة:

في الأخير نجد انه منذ الاحتلال الفرنسي الغاشم على الأراضي الجزائرية وما صحبه من سياسات تعسفية تهدف على استنزاف ونهب الثروات الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية تثبيت وجودها بالجزائر، وهذا بمجموعة من القوانين الجائرة والممارسات القمعية في حق الشعب الجزائري الأعزل من نهب وقتل ونزع للأراضي... الخ.

1 عبد القادر حلوش : **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1914/1870م**، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص97.
2 أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 127.
3 الجمعي خمري : **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 36.
4 رابح تركي : **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939-1956**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 88، ص 96.
5 شاوش حباسي:**من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962م**، دار هومة، الجزائر، 1998، ص35.

المصادر

1. ABDELLAH LAROUI ;**L'HISTOIR DU MAGHREB**,ED MASPERO،PARIS،1970.
2. Ageron charles robert: **histoire de l'Algérie contemporaine** (QUE SAIS.JE) P.U.F.7em،PARIS 1980.
3. Agron charles robert: **politiques coloniales au Maghreb**،édition P،U.F.PARIS.
4. AHMED MAHSAS **;LE MOUVMENT REVOLUTIONNAIRE EN ALGERIE DE LA 1ére GUERRE MONDIALE A 1954**.ED L'HARMATTAN.PARIS.
5. Fanny colona: **les instituions algériens 1883-1939** (O.P.U، Alger).
6. FARHAT Abbas: **Autopsie d'une guerre l'aurore**،éditions Garnier،France.1980.
7. Pierre Bourdieu: **Sociologie de l'Algérie** ;Que sais –je.éditions،PUF،France.1980.
8. أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
9. أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1900/1830م**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
10. أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ط1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
11. أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
12. أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
13. أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، الجزائر، 1985.
14. أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.
15. أحمد مريوش: **الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007.
16. أرزقي شويتام: **نهاية الحكم التركي في الجزائر وعوامل انهياره 1800 -1830**، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988.
17. إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
18. إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
19. أندري بريان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
20. الجمعي خمري: **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
21. حمدان بن عثمان خوجة: **المرأة**، ترجمة: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
22. رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939-1956**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
23. رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939-1956**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
24. شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
25. شاوش حباسي: **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962م**، دار هومة، الجزائر، 1998.
26. صالح فركوس: **الملخص في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962 م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.

27. صلاح العقاد: **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر _ تونس _ المغرب الأقصى**، مكتبة الأنكلو المصرية القاهر، دون تاريخ، ص190.
28. عبد العزيز شرف: **المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1999.
29. عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1914/1870م**، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999.
30. عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى الجزائر.
31. عبد المجيد بن عدة: **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993.
32. عبد المجيد خلوف: "**الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة**"، **مجلة الجيش**، العدد 165، الجزائر، ديسمبر 1975.
33. عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1889 –1985**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ، 2005.
34. عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
35. غي برفيلي: **النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880–1962**، ترجمة: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007.
36. فرحات عباس: **ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها**، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د.ت.
37. كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نية أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968.
38. كوليت وجانسون فرانسيس: **الجزائر الثائرة**، ترجمة: محمد علوي الشريف، محمد خليل فهمي، هنري يوسف سردار، دار الهلال، 1957.
39. لوسات فلنزي: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790–1830**، ترجمة: حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994.
40. **مجلة الثقافة**، العدد 38، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر "عدد ممتاز "، سبتمبر، أكتوبر 1984.
41. محمد الأمين بلغيث: **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد، الجزائر، 2007.
42. محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985.
43. محمد شرقي: "**المجتمع الجزائري في تصور فرانز فانون (1953 –1961)، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية (1954 – 1978)**، ج2، مشروع المجتمع الجزائري في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدارسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مارس، 2008.
44. ناهد ابراهيم الدسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001.
45. يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.